

أحكام الاقتداء بالإمام في الصلاة في الفقه الإسلامي

بحث تقدم به الدكتور

محمود بندر علي

كلية العلوم الإسلامية / جامعة بغداد

المقدمة

ان الحمد لله تحمده ونستعينه ونستهديه ونعوذ بالله من شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا من يهدي الله فلا مظل له ومن يظلل فلن تجد له وليا مرشدا وصلي اللهم على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه ومن اهتدى بهديه الى يوم الدين اما بعد:-

فان الانسان بحاجة الى قدرة يتمثلها في حياته لانه مطبوع على المحاكاة والتقليد ليتعلم ما ينفعه في دنياه واخراه فمن رحمة الله سبحانه وتعالى بالانسان وكرمه وعطفه عليه انه بعث خاتم الانبياء والمرسلين محمد بن عبد الله قدوة واسوتا فقال تعالى ((لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة)) فكان فوز الصحابة (رضي الله عنهم بالسبق والمنزلة العالية عند ربهم نتيجة اقتدائهم بالقدوة والاسوة رسول الله ﷺ في العبادات والافعال والاقوال فكانوا خير امة اخرجت للناس. ومن اجل الالتفاف حول راية الاسلام الجامعة ومن اجل النجاح في الدنيا والاخرة وعودة الامة الى سراط الله المستقيم لا بد من الاقتداء والاجتماع على امام واحد من اجل وحدة المجتمع ورفع راية الاسلام ولما كانت الصلاة عمود الدين فاخترت هذا البحث الاقتداء بالامام في الصلاة لما له من هذه الاهمية ويتضمن البحث اربعة مباحث.

المبحث الاول: الاقتداء في الصلاة وشروطه وكيفية:

والمبحث الثاني : الاستخلاف بالصلاة :

المبحث الثالث : الأمام الذي يكره الاقتداء به:

المبحث الأول

الاقتداء في الصلاة وشروطه وكيفية

الاقتداء لغة : مصدر اقتدى به اذا فعل مثل فعله تأسيا ، ويقال فلان قدوة أي يقتدى به ويتأسى بافعاله. (١)

الاقتداء اصطلاحاً: يستعمله الفقهاء بالمعنى اللغوي ، وهو اذا كان في الصلاة يعرفونه بانه اتباع المؤتم للإمام في افعال الصلاة او هو ريط صلاة المؤتم بصلاة الامام بشروط خاصة جاء بها الشرع. (٢)

شروط الاقتداء:

- ١- النية.
- ٢- عدم اختلاف نية الامام والمأموم.
- ٣- عدم التقدم على الامام.
- ٤- موقف المأموم من الامام.
- ٥- اتحاد صلاتي المقتدي والامام .
- ٦- عدم الفصل بين المقتدي والامام.
- ٧- اتحاد المكان.
- ٨- عدم توسط النساء بين الامام والمأموم.
- ٩- العلم بانتقال الامام.
- ١٠- صحة صلاة الامام.

احوال المقتدي

المقتدي ثلاثة احوال اما مدرك او مسبوق او لاحق :

- ١- المدرك : هو من صلى الركعات كاملة سواء ادرك التحريم او ادركه في جزء من الركوع في الركعة الاولى الى ان قعد معه القعدة الاخيرة سواء سلم معه ام قبله. (١)

(١) لسان العرب (قدو).

(٢) حاشية بن العابدين ٣٦٩/١، الطحاوي على مراق القلاح ١٥٨/١.

٢-المسبوق: من سبقه الامام بكل الركعات بان اقتدى بالامام بعد الركوع الاخير او ببعض الركعات.(٢)

وقد اختلفوا في حكمه الى عدة اقوال :

القول الاول: ما ادركه المسبوق مع الامام فهو اخر صلاته قولاً وفعلاً وما يقضيه فهو اولها فان ادرك الامام فيما بعد الركعة الاولى كالثانية او الثالثة لم يستفتح ولم سيتعد لان ما يقضيه هو اول صلاته، والمقضي هو الفائت فينبغي ان يكون على صفته ولكن لو ادرك من الرباعية او مغرب ركعة تشهد عقب قضاء ركعة اخرى عند الحنابلة كما قال به سائر الفقهاء غير ابي حنيفة لان لا يلزم تغيير هيئة الصلاة لانه لو تشهد عقب ركعتين لزم قطع الرباعية على وتر والثلاثية على شفع مراعات هيئة الصلاة وقال ابي حنيفة لو ادرك في الركعة الرباعية يقضي ركعتين بفاتحة ثم يتشهد .

القول الثاني: ما ادركه المسبوق مع الامام فهو اول صلاته وما يفعله بعد سلام امامه اخرها.

القول الثالث : ان المسبوق يقضي اول صلاته في حق القراءة واخرها في حق التشهد فمدرك ركعة من غير فجر يأتي بركعتين بفاتحة والسورة والتشهد بينهما وبرابعة الرباعي بفاتحة فقط .(٣)

٣-اللاحق: هو من فاتته الركعات كلها او بعضها بعد اقتدائه بغفلة وزحمة وسبق حدث ونحوها او بغير عذر كان سبق امامه في الركوع او السجود كما عرفه الحنفية وهو المتخلف عن الامام بركن.

وحكم اللاحق عند الحنفية مؤتم لا يأتي بقراءة ولا سجود سهو ولا يتغير فرضه بنية امامه ويبأ بقضاء ما فاتته بعذر ثم يتابع الامام ان لم يكن قد فرغ عكس المشروع.(٤)

(١) حاشية بن العابد ٣٩٩/١.

(٢) حاشية بن العابد ٤٠٠/١ نكشاف القناع ٤٦١/١.

(٣) حاشية بن العابد ٤٠١/١، مغني المحتاج ٢٦٠/١، المغني وشرح الكبير ٢٦٦/٢.

(٤) حاشية بن العابد ٤٠٠/١.

ما ذكره المسبوق مع الإمام هو أول صلاته أم آخرها ..

اختلف العلماء في هذه المسألة :

١- فذهب بعضهم الى ان ما ادركه المسبوق مع الإمام هو أول صلاته بالنسبة للأفعال وآخرها بالنسبة للأقوال. (١)

٢- وذهب بعضهم الى ان ما ادركه المسبوق مع الإمام هو آخر صلاته في الأقوال والأفعال وما بقي أولها. (٢)

٣- ان ما ادركه المسبوق بعد أول صلاته ، وما بقي عليه بعد سلام الإمام بعد آخرها ، بالنسبة للأقوال والأفعال : الا انه اذا لم يستطع قراءة السورة مع الفاتحة فيما ادركه مع الإمام قرأها فيما بقي نقل ذلك ابن قدامة وغيره. (٣)

وعليه: فلو ادرك المسبوق ركعة من المغرب ، قرأ فيها بفاتحة الكتاب وسورة فعليه ان يأتي بعد سلام إمامه بركعتين ، يقرأ في الأولى منهما بفاتحة وسورة معها جهرا ، ويجلس فيها للتشهد ، ثم يأتي بالثانية يقرأ فيها بفاتحة الكتاب سرا ، اما اذا لم يقرأ فيما ادركه مع الإمام بسورة مع الفاتحة فانه يأتي بعد سلام الإمام بركعتين ، يفعل في الأولى كما ذكرت ، ويقرأ في الثانية بفاتحة الكتاب وسورة معها سرا.

وبذلك قال جمهور العلماء :

وروي عن عمر ، وعلي ، وأبي الدرداء ، والأوزاعي ، وإسحق ، وأبي

ثور ، وسعيد بن المسيب وداود.

وهو رواية عن الحسن ، وابن سيرين وأبي قلابة.

(١) المغني ٢/٢٦٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المجموع ٤/٢٢٠ والمغني ٢/٢٦٥.

واليه ذهب الشافعي ، وهو رواية عن مالك ، واحمد ، الا ان اسق وداود ، ووافقهم المزني من اصحاب الشافعي ، قد ذهبوا الى : ان المسبوق لا يقرأ مع الفاتحة فيما يأتي به بعد سلام امامه ما دام قد ادرك ركعتين مع الامام .^(١)

كيفية الاقتداء:

أولاً: في افعال الصلاة :

الاقتداء في الصلاة هو متابعة الامام والمتابعة واجبة في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجب مالم يعارضها واجب اخر فان عارضها واجب اخر فلا ينبغي ان يفوته بل يأتي به ثم يتابعه لان الاتيان به لا يفوت المتابعة بالكلية وان ما يآخرها وتأخير احد الواجبين مع الاتيان بهما اولى من ترك احدهما بالكلية بخلاف ما اذا كان ما يعارض المتابعة سنة فانه يترك للسنة ويتابع الامام وقد فصل الفقهاء بين الافعال التي يسبب فيها سبق المأموم فعل امامه او مقارنته له ببطلان الاقتداء وغيرها من الافعال فقالوا :

ان تقدم المأموم امامه في تكبيرة الاحرام لم يصح الاقتداء اصلا لعدم صحة البناء وهو باتفاق المذاهب.^(٢)

ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة ورواية عن ابي يوسف الى ان مقارنة المأموم للامام في تكبيرة الاحرام تضر بالاقتداء وتبطل صلاة المقتدي.

ولكن قال المالكية ان سبقه الامام بحرف صحة ان ختم المقتدي معه او بعده لا قبله.

اتفق الفقهاء على :

ان المقتدي يتابع الامام في السلام بانتم يسلم بعده وقال الحنفية انه لو سلم الامام قبل ان يفرغ المقتدي من الدعاء الذي يكون بعد التشهد او قيل ان يصلي على النبي ﷺ فانه يتابع الامام.

(١) المجموع ٢٢٠/٤، المغني ٢٦٥/٢، عمدة القاري ١٥٠/٥.

(٢) ينظر بدائع الصنائع ٢٠٠/١، حاشية الدسوقي ٣٤٠/١، مغني المحتاج ٢٥٣/١، كشف القناع ٤٦٥/١.

أما عند الجمهور :

فانه يصلي عليه ثم يسلم من صلاته لان الصلاة على النبي ﷺ من اركان الصلاة ولو سلم قبل الامام سهواً فانه يعيد ويسلم بعده ولا شيء عليه اما ان سلم قبل الامام عمداً فانه تبطل صلاته عند الجمهور الا ان ينوي المفارقة عند بعض الشافعية. (١)

اقتداء المسافرين بالمقيم

أولاً: المذهب الاول : ان المسافر اذا اقتدى بالمقيم اتم صلاته.

وهو مذهب عامة العلماء ، وروي ذلك عن ابن عمر ، وابن عباس ، والثوري ورواية عن : النخعي ، والاوزاعي ، ومذهب : ابو حنيفة ، والشافعي ، واحمد. (٢)

الادلة :

المذهب الاول :

١- قوله ﷺ : (من ادرك من الصلاة ركعة فقد ادرك الصلاة). (٣)

قال ابن عبد البر : والمسافر سنته ركعتان ، ومن لم يدرك ركعة من الصلاة فهو في حكم من يدرك شيئاً منها. (٤)

٢- ولان من ادرك من الجمعة ركعة اتمها الجمعة ، ومن ادرك اقل من ذلك لا يلزمها فرضها. (٥)

وأجيب :

بان ادراك الجمعة يخالف ما نحن فيه ، فانه ، لو ادرك ركعة من الجمعة رجع الى ركعتين. (٦)

(١) البدائع ٢٠١/١ ، حاشية بن العايد ٣٣٣/١ ، نهاية المحتاج ٢٠٢/٢ ، حاشي الدسوقي ٣٤١/١ .

(٢) الهداية شرح فتح القدير ٣٩٩/١ ، المنتقى ٢٦٧/١ ، المجموع ٢٣٩/٤ .

(٣) صحيح البخاري ٢١١/١ .

(٤) الاستذكار لابن عبد البر ٢٥١/٢ .

(٥) المغني لابن قدامة ٢١٠/٢ .

(٦) المصدر نفسه .

المذهب الثاني:

يقصر الصلاة خلف المقيم بكل حال بهذا قال اسحاق وابن حزم.^(١)

ثانياً: دليل من قال: يقصر المسافر بكل حال خلف المقيم:

بانها صلاة يجوز فعلها ركعتين، فلم ترد بالاتمام كالفجر.

واستدل ابن حزم لمذهبه: بعموم الأدلة الدالة على: ان فرض المسافر

ركعتان ولم تفرق بين المنفرد وغيره.^(٢)

ثم استدل بما روي عن داود بن أبي عاصم انه قال: (سألت ابن عمر عن

الصلاة في السفر فقال: ركعتان، قلت كيف ترى ونحن ههنا بمنى؟ قال: ويحك

سمعت رسول الله ﷺ وامنت به؟ قلت: نعم، قال: فإنه كان يصلي ركعتين،

فصل ركعتين ان شئت او دع)..^(٣)

قال ابن حزم: بيان جلي بامر ابن عمر للمسافر ان يصلي خلف المقيم

ركعتين.

قلت:

اما احتجاجة بعموم الأدلة فالجواب عنه: بان هذا العموم مخصوص بأدلة

أصحاب المذهب الثاني الآتية:

اما اثر ابن عمر الذي ذكره: فهو خارج عن محل النزاع، وليس في

الاثر أي بيان -فضلاً عن ان يكون البيان جلياً- في ان المسافر يصلي ركعتين

خلف المقيم، بل غاية ما فيه.^(٣)

(١) المحلى ٣٢/٥.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

اثر اختلاف نية الامام والمأموم

إذا اختلفت نية المأموم عن الامام فهل تصح صلاة المأموم اولا ؟

اختلف الفقهاء في هذا :

فذهب بعضهم الى ان اختلاف نية المأموم عن نية الامام لا تؤثر في صحة

صلاته. (١)

وعليه : فلا تصح صلاة مفترض خلف من يصلي فرضا اخر : كمن يصلي الظهر خلف مصلي العصر ، ولا صلاة مفترض خلف متقل ، ولا متقل خلف مفترض .

نقل ذلك النووي وغيره. (٢)

وبذلك قال اكثر التابعين في المدينة والكوفة.

ورعي عن : الشعبي ، ومسلم بن صبيح ، والنخعي ، وابي قلابة ويحيى بن سعيد ، وربيعه ، والثوري .

واليه ذهب ابو حنيفة ، ومالك ، وهو رواية عن احمد . (٣)

والحجة لهم :

حديث ابي هريرة عن رسول الله ﷺ انه قال : (انما جعل الامام ليؤتك به

، فلا تختلفوا عليه... الحديث) متفق عليه. (٤)

وجه الدلالة :

ان النبي ﷺ نهى عن مخالفة الامام ، والاختلاف معه في النية داخل في ذلك

اذ لا اختلاف اشد من اختلاف النيات التي عليها مدار الاعمال .

(١) المجموع ٢٧٠/٤ ، والمغني ٣٣/٢ .

(٢) المجموع ٢٧١/٤ ، المغني ٢٥٠/٢ .

(٣) المجموع ٢٧١/٤ ، الهداية ٦٢/١ ، والمغني ٥٣/٢ .

(٤) صحيح البخاري ١٤٢/٢ .

اختلاف نية الامام والمأموم

اختلف العلماء في هذه المسألة:

ان اختلاف نية المأموم عن نية الامام لا تؤثر على صلاة المأموم فمن صلى العصر مثلاً- مع جماعة يظن انها الظهر فصلاته هذه عن العصر، وينصرف ثم يصلي الظهر.

روى ابن ابي شيبة بسنده عن : جابر قال :سالت ابا جعفر وسالما والقاسم وعطاء عن رجل دخل مع قوم في العصر وهو يرى انها الظهر قالوا ينصرف فيصلي الظهر وتجزى عنه العصر. (١)

وروى ذلك عن : وابي ثور ، واليه ذهب ، الشافعي ، وابن حزم، وهو رواية عن احمد. (٢)

والحجة لهم :

١-ماروى عن : (جابر ان معاذ بن جبل كان يصلي مع رسول الله ﷺ العشاء ثم يرجع الى قومه فيصلي بهم تلك الصلاة) متفق ليه واللفظ لمسلم.

ورواه الشافعي بنحو من هذا وزاد (وهي له تطوع وهي لهم مكتوبة). (٣)

وجه الدلالة :

١-ان الفريضة اذا صحت خلف النفل فهي تصح خلف فريضة اخرى من باب اولى.

٢-استدل الشافعي بالقياس على صلاة المتم خلف القاصر. (٤)

تلقين الامام :

اختلف العلماء في تلقين الامام اذا ارتج او نسي في القراءة. (٥)

ويستحب ان يلقي الامام او يرد عليه اذا ارتج او نسي ، نقل ذلك عنه النووي.

(١) المجموع ٢٤١/٤، والمغني ١٥٢/٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) البخاري بشرح الفتاح ١٣٢/٢، ومسلم بشرح النووي ١٨٣/٤.

(٤) المجموع ٢٧٢/٤.

(٥) المجموع ٢٢٠/٤.

روى ابن أبي شيبة بسنده عن ،عطاء ،قال : لا بأس بتلقيين الامام .
وهو مروى عن :عثمان بن عفان ،وابن عمر ، ورواية عن : علي .
واليه ذهب : مالك والشافعي ، واحمد .

والحجة لهم :

- ١- ما روى عن : (ابن عمر ان رسول الله ﷺ صلى صلاة فالتبس عليه فيها ،
فلما انصرف قال لابي بن كعب هل صليت معنا؟ قال نعم، قال: فما منعك ان
تفتح علي) .رواه ابو داود . وصححه النووي والشوكاني .
- ٢- عن المسور بن يزيد قال : (شهدت مع رسول الله ﷺ يقرأ في الصلاة فترك
شيئاً لم يقرأه ، فقال له رجل تركت اية كذا وكذا ، فقال رسول الله ﷺ هلا
اذكرتها) ، رواه ابو داود . وقال النووي اسناده جيد .

القول الثاني:

كراهية تلقيين الامام وهو مروى عن ،ابن مسعود ،الثوري ،واليه ذهب
الزيدية .^(١)

القول الثالث:

لا يجوز تلقيين الامام وهو ما ذهب اليه ابن حزم ولم يجوزه ابو حنيفة
على غير امامه .^(٢)

اقتداء القادر بالمومي والعاجز

اختلف الفقهاء في ذلك:

القول الاول : ذهبوا الى جواز الاقتداء بالمومي العاجز وهو قول الشافعية وزفر
من الحنفية .

قال الشيرازي : يجوز للراكن والساجد ان يصلي خلف المومي الى الركوع
والسجود لانه ركن من اركان الصلاة فجاز للقادري عليه لن يأتى بالعاجز عنه
كالقيام .

(١) المجموع ٢٤٠/٤ ، نيل الاوطار ١٩٤/٣ .

(٢) مجمع الانهر ١١٩/١ ، والمحلى ٣/٤ .

وقال النووي: بان العاجز عن القيام ليس بنقص ويؤيد ذلك الحنفية كما ذكره صاحب الهداية بانه تصح امامة المومي بمن يركع ويسجد لان الركوع والسجود سقطا الى البدل والمتأدى بالبدل كالمتأدى بالاصل.

المذهب الثاني : قالوا ببطلان صلاة القادر خلف العاجز المومي ومن قال به الحنفية والمالكية والحنابلة.

قال صاحب الهداية: ولا يصلي الذي يركع ويسجد خلف المومي لان حال المقتدي اقوى .

قال الدرديري من المالكية: ومن شرط الامام القدرة على الاركان الا ان عجز من اركانها فلا تصح الصلاة.

وقال الحنابلة: ولا تصح خلف عاجز عن الركوع او السجود او القعود كالاعتدال او شيء من الواجبات وكذا العاجز عن القيام لا تصح امامته في الفرض الا بمثله.

الامي اذا أئتم قارئاً

اذا ام الامي قارئاً ، هل يصح ذلك ؟ اختلفوا قسم ذهبوا الى انه تبطل صلاة الامام الامامي والمأموم القارئ وهذا قول ابي حنيفة. والناصر من الزيدية. واحد وجوه المالكية.(١)

وذلك لان نقص الامي عن منصب الامامة وشروط الامام ولان القارئ اقوى حالا.

وقسم ثان ذهبوا الى ان صلاة الامام الامي تصح والقارئ المأموم تبطل ، وهذا قول الامام مالك ، واحمد . وقول ابي يوسف ومحمد والامام يحيى والقاسمية وارجح قول الشافعية.(٢)

لان صلاة الامي في نفسه صحيحة ولانه صلى بقدر ما حسب عليه من القدرة والفصاحة بخلاف القارئ لانه ما كان عليه ان يصلي من هو ناقص.(٣)

(١) الهداية ٥٨/١، حاشية العدوي ٢٦٠/١، والبحر الزخار ٣٠٨/١.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) المغني ٣٢/٢، الشرح الكبير ٥٧/٢.

والقسم الثالث : ذهبوا الى انه تصح صلاة الامام الامي وتصح صلاة المأموم القاريء وهو مرجوح قولي الامام الشافعي وهو رواية عن مالك والمزني.^(١)

القراءة خلف الامام

للفقهاء في قراءة المأموم خلف الامام ثلاثة اقرال.

القول الاول: يقرأ المأموم خلف الامام دون تفريق بين الصلاة الجهرية والسرية وهو مروي عن عائشة، وابي بن كعب ،ومعاذ، وابي الدرداء، وانس وعيادة بن الصامت، وعمران بن حصين ،وعبد الله بن مغفل ، وسعيد بن المسيب، والحسن، والاوزاعي، والليث وابي ثور: ورواية عن عمر ،وعبد الله بن عمر ،وابن مسعود ،وابن عباس، وجابر ، وسعيد بن جبير وهو الصحيح من مذهب الشافعي.^(٢)

ودليلهم:

ما روى عن عيادة بن الصامت قال : (صلى رسول الله ﷺ الصبح فنقلت عليه القراءة فلما انصرف قال اني اراكم تقرؤون وراء امامكم ، قال قلنا يارسول الله أي والله فقال لا تفعلوا الا بام القرآن، فان لا صلاة لمن يقرأ بها ، رواه الترمذي وحسنة واللفظ له ورواه ابو داود والدارقطني.^(٣)

القول الثاني : لا يقرأ المأموم خلف الامام فيما يجهر به ويقرأ فيما يسريه وهو احد قولي الامام سعيد ،وقول الزهري ،والحكم وزيد بن علي ورواية عن ابن عباس والشافعي.^(٤)

ودليلهم:

١-ماروى عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها فقال اني اقول مالي انازع القرآن، قال :فانتهى الناس عن القراءة مع

(١) المجموع ١٦٦/٤.

(٢) المجموع ٣٦٥/٣، المغني ٥٦٣/١.

(٣) سنن اب داود ٣٩٠/١، سنن الدار قطني ٣١٨/١.

(٤) المجموع ٣٦٥/٣.

رسول الله ﷺ حين سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ فيما يجهر به ﷺ حين سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ رواه الترمذي. (١)

٢- ماروى عن ابي هريرة رضي الله عنه قال (قال رسول الله ﷺ ((انما جعل الاما ليؤتم به فاذا كبر فكبروه واذا قرأ فانصتوا))). (٢)

القول الثالث: عدم وجوب القراءة على المأموم في سرية ولا جهرية ، وهو قول سعد بن ابي وقاص ، وزيد بن ثابت ، والاسود بن يزيد ، والنخعي ، وسنوي بن غفلة ، والضحاك ، والثوري ، وابن عينية وهو رواية عن عمر وابنه عبد الله ، وعلي ، وابن مسعود وسعيد بن جبير ، واليه ذهب ابي حنيفة ومالك واحمد.

الا ان ابا حنيفة منع القراءة مطلقا ، بينما استحب مالك القراءة بالصلاة السرية وزاد احمد استحبابها في سكنات الامام. (٣)

ودليلهم :

١- ماروى عن ابي الدرداء قال : سأل رجل رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله افي كا صلاة قرأة ؟ قال نعم ، فقال رجل من القوم وجب هذا ، فقال رسول الله ﷺ ما ارى الاما اذا قرأ الا كان كافيا ، قال الهيثمي رواه الطبراني في الكبير واسناده حسن. (٤)

٢- وماروى عن جابر عن النبي ﷺ (قال من كان له امام فقراءة الامام له قراءة) . (٥)

وقد حمل اصحاب هذا القول قوله ﷺ (لا صلاة لمن لا يقرأ بفاتحة الكتاب) على ان هذا للمنفرد وقد ورد هذا التأويل عن جابر قال : (من صلى ركعة لم يقرأ فيها ام القرآن فلم يصل الا ان يكون وراء امام) رواه الترمذي. (٦)

(١) سنن الترمذي ٢/٢٣١.

(٢) سنن أبي داود ١/٣١٢.

(٣) الهداية ١/٥٥ ، المجموع ٣/٣٢١ ، المغني ١/٥٦٣.

(٤) مجمع الزوائد ٢/١١٠.

(٥) المصنف ابن ابي شيبة ١/٣٧٥.

(٦) الترمذي شرح تحفة الاحوذى ٢/٢٤٠.

والراجع القول الثاني جمعا بين الأدلة المتعارضة ويرد على تأويل أصحاب القول الثالث حديث عبادة السابق فقد رواه بصلاة جماعة جهرية.

المبحث الثاني

الاستخلاف من الحدث

اختلف العلماء في هذه المسألة :

إذا سبق الإمام الحدث له أن يستخلف من يتم بالجماعة ، نقل ذلك عنه النووي وغيره. (١)

وبه قال أكثر العلماء، روى ذلك عن : عمر ، وعلي ، وعلقمة ، والحسن ، والنخعي ، والثوري ، والاوزاعي .

واليه ذهب أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي في القول الجديد ، وهو المشهور عن أحمد ، وبه قال ابن حزم. (٢)

والحجة لهم :

ما روى عن : عائشة (رضي الله عنها) قالت : أمر رسول الله ﷺ أبا بكر أن يصلي بالناس في مرضه فكان يصلي بهم ، قال عروة فوجد رسول الله ﷺ في نفسه خفة فخرج أبو بكر يؤم الناس ، فلما رآه أبو بكر استأخر فأشار إليه أن كما كنت ، فجلس رسول الله ﷺ حذاء ، أبي بكر إلى جنب ، أبو بكر يصلي بصلاة رسول الله ﷺ والناس يصلون بصلاة أبي بكر (متفق عليه ، واللفظ للبخاري. (٣) فاستخلاف النبي ﷺ لأبي بكر ، وخروجه وتأخر أبي بكر دليل على مشروعيته .

(١) المجموع ٢٤١/٤ ، المغني ٣٤٣/١ .

(٢) بدائع الصنائع للكساني ٥٨٤/٢ ، مواهب الجليل ١٣٥/٢ ، المجموع ٣٤٥/٤ ، المغني ٣٤٣/١ ، المطلى ٦٧/٤ .

(٣) صحيح البخاري ١٦٦/١ .

ما روى ان عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) لما طعن اخذ بيد عبد الرحمن ابن عوف فقدمه فاتم بهم الصلاة وكان ذلك بمحضر من الصحابة ولم ينكر عليه احد. (١)

القول الثاني : عدم جواز الاستخلاف في الصلاة واليه ذهب الشافعي في القديم واحمد في رواية عنه. (٢)

اعادة الصلاة لمن صلى خلف أمام محدث

قال محمد في باب -الرجل يصلي بالقوم وهو مجنب او على غير وضوء:-
قال مالك ،حدثنا اسماعيل بن ابي حكيم ،ان سليمان بن يسار اخبره (ان عمر بن الخطاب صلى لصح ثم ركب الى الجرف.فجاء بعدما طلعت الشمس فرأى في ثوبه احتلاما ،فقال: لقد استحلمت وما شعرت،ولقد سلط على الاحتلام منذ وليت امر الناس. ثم غسل ما رأى والصحة . ثم اغتسل، ثم قام فصلى الصبح بعدما طلعت الشمس).

وقال محمد : (وبهذا نأخذ ،ونرى ان من علم ذلك ممن صلى خلف عمر ،فعليه ان يعيد الصلاة ،وكم عددها عمر ،لان الامام اذا فسدت صلاة من خلفه ،وهو قول ابي حنيفة).
الاختلاف الفقهي في المسألة:-

اجمع العلماء :على تحريم الصلاة خلف المحدث لمن علم بحدثه ، فان صلى والحالة هذه اثم لك وبطلت صلاته .

واختلفوا : فيمن صلى خلف خلف جنب او محدث وهو ناس. فلم يعلم هو ولا المامومون حتى فرغوا من الصلاة.

ومذهب الاول :ان صلاة الامام باطلة ،وصلاتهم صحيحة،ولا اعادة عليهم.

وروى ذلك عن : عمر ، وابنه عبد الله ،وعثمان ،وابن عباس ،والحسن ،وسعيد ،بن جبير ، وسليمان بن حرب ،والثوري ،والاوزاعي ، واسحاق ،وداود ،وابن حزم.

(١) المغني ٣٤٣/١.

(٢) المجموع ٢٤١/٤ ،والمغني ٣٤٣/١.

ونسبه ابن عبد البر الى اكثر العلماء.

وهو رواية عن علي والنخعي والامام مالك.

واليه ذهب الشافعي واحمد.

المذهب الثاني: ان صلاتهم باطلة ايضا وعليهم الاعادة

روى ذلك عن : ابن مسعود ، والشعبي ، وابن سيرين ، وحماد بن ابي سليمان ، والعترة .

وهو رواية عن : علي ، والنخعي ، وعطاء بن ابي رباح .

واليه ذهب ابي حنيفة.

وقال عطاء في رواية اخرى: ان كان الامام جنبا لزم الماموم الاعادة ، وان

كان محدثا اعاد ان علم بذلك في الوقت ، فان لم يعلم الا بعد الوقت فلا اعادة .

دليل المذهب الاول :

١- حديث عطاء بيسار : (ان رسول الله ﷺ كبر في صلاة من الصلوات ثم اشار

بيديه ان امكثوا فذهب ، ثم رجع وعلى جلدة اثر الماء). رواه مالك .

قال ابن عبد البر : وهذا حديث منقطع -أي مرسل- وقد روي مسندا من

حديث ابي هريرة وحديث ابي بكرة .

قلت :

وحديث ابي بكرة رواه ابو داود بلفظ : (ان رسول الله ﷺ دخل في صلاة

الفجر ، فأوما بيده ان مكانكم ثم جاء ورأسه يقطر فصلى بهم ، فلما قضى الصلاة

قال : انما انا بشر ، اني كنت جنبا) قال النووي اسناده صحيح .

فان قيل :

ثبت في الصحيحين من رواية ابي هريرة في هذا الحديث : (ان النبي ﷺ

حضر وقد اقيمت الصلاة ، وعدلت الصفوف حتى اذا قام في مصلاه قبل ان يكبر

فانصرف وقال لنا : مكانكم فلم نزل قياما حتى خرج الينا ، وقد اغتسل يقطر راسه

ماء فكبر وصلى بنا).

وقال بان الرواية عنهما ضعيفة.

ولأن الحدث مما يخفى ولا سبيل للمأموم الى معرفته من الامام فكان معذوراً في الاقتداء.

دليل المذهب الثاني :

قال العلامة اللكنوي تعليقا على كلام محمد السابق عقب اثر عمر في الباب :
عقب لطف على ما ادعاه بان الامام اذا فسدت صلاته فسدت صلات المؤتم لان الاما جعل لا يأثم به ،والامام ضامن لصلاة المقتدي ،كما ورد به الحديث.
فصلاة المقتدي مشهورة في صلاة الامام وصلاة الامام متضمنة لها فصحتها بصحتها وفسادها بفسادها ،فاذا صلى الامام تصح صلاته لفوات الشرط ،وهي متضمنة لصلاة المؤتم فتفسد صلاته ايضا ، فان علم بحدث يلزمه الاعداد .
ويتفرع عليه : انه يلزم الامام اذا وقع في ذلك ان يعلمهم به ليعيد صلاتهم ولو لم يعلمهم لا اثم عليه.

واما التقرير ولضح قوي الا ان يدل دليل اقوى منه على خلافه.
ما روي عن رسول الله ﷺ انه قال : (من ام قوما ثم ظهر انه محدث او هي اعد صلاته ،واعادوا).
قال الزيلعي :وهو غريب.

وبالقياس : على ما لو صلى بهم بغير تكبيرة الاحرام فانه لا تجوز صلاة المامومين الاجماع ، والمصلي بلا طهارة لا احرام له والفرق بين الركن والشرط لا اثر له اذ لا زمهما متحد ،وهو ظهور عدم صحة الشروع اذا ذكر.

الصلاة خلف امام محدث هل يعيد

اختلف الفقهاء في ذلك :

المذهب الاول : ان الامام وحده يعيد صلاته وهذا نا ذهب اليه سيدنا عمر ، وعثمان ،والحسن البصري ،وابن ثور ،واليه ذهب مالك ،والشافعي ،واحمد.

حجتهم في ذلك :

حديث أبي هريرة (رضي الله تعالى عنه) أن الرسول ﷺ قال (يصلون لكم فإن اصابوا فلكم وإن اخطأوا فلكم وعليهم). واحتجوا بما روي عن الرسول ﷺ أنه قال: (إيما رجل صلى بقوم ثم تذكر جنابة أعاد ولم يعيدوا). وعن البراء بن عازب (رضي الله عنه) أن الرسول ﷺ قال: (إذا صلى الجنب صلاته وتمت للقوم صلاتهم).

أما أصحاب المذهب الثاني: بأن صلاة الإمام والمأمومين غير صحيحة وعليهم إعادة الصلاة الإمام والمأمومين معا وإلى هذا ذهب كل من ابن مسعود والشعبي وحماة وأبي حنيفة.

واستدلوا على ذلك: روي أن النبي ﷺ من أم قوما ثم ظهر أنه كان محدثا أو جنبا أعاد وأعادوا).

وما روي عن علي بن أبي طالب (أنه صلى بقوم وهو جنب وأعاد ثم أمرهم فأعادوا).

وقال الكساني: (لا معنى للاقتداء وهو البناء ها هنا لا يتحقق لانعدام تصور التحريمة مع قيام الحدث والجنابة).

المبحث الثالث

الإمام الذي يكره الاقتداء به

الاول : امامة المبتدع :

(البدعة) : هي الامر المحدث الذي لم يكن عليه الصحابة والتابعون ولا مما اقتضاه الدليل الشرعي^(١).

في المبتدع الذي يكفر ببدعته وبالذي يلحق ببدعته ، اتفق الفقهاء على عدم صحة الصلاة خلفهما واتفقوا في الذي لا يكفر ببدعته جواز الاقتداء به مع الكراهة^(٢).

(١) التعريفات للرجزاني ص ٤٣.

(٢) البحر الرائق ٣٧٠/١، المجموع ١٥٣/٤، مختصر خليل ٢٧/١.

قال ابن نجيم : ((ولا نكفر احدا من اهل القبلة ببدعة كمنكري صفات الله سبحانه وتعالى وخلق افعال عبادته وجواز رؤيته يوم القيامة))^(١).

قال النووي: ((وكذا نكره وراء المبتدع الذي لا يكفر ببدعته وتصح)) وقال ايضا : ((ان من يكفر ببدعته لا تصح الصلاة ورائه فممن يكفر من يجسم تجسيما صريحا ومن ينكر العلم بالجزئيات واما من يقول بخلق القرآن فهو مبتدع والخوارج ليسوا بكفار))^(٢).

وقال ابن قدامة: ((تعاد الصلاة خلف من يعلن بدعته ويظهرها ويتكلم بها ويدعوا اليها او يناظر عليها فعليه الاعادة من صلى وراء هذا المبتدع المعلن بدعته وان لم ظهر بدعته فلا اعادة على المؤتم به وان كان معتقدا به وان كان معتقدا لها ثم قال المعلن بالبدعة من يعتقدها بدليل))^(٣).

وكان من توجه الى اكمة الشريفة وصلى لا يكفر بالبدعة المشهورة لانه عن تأول وشبهه ومن انكر بعض ما ثبت من الدين كفر .

وقال ابن تيمية : ((ومن لم يمكنه ان يصلي الا خلف مبتدع لعجزه عن ازالته صلى ولا اعادة عليه)).

الثاني : امامة الاعمى او الضرير :

تكره امامة الاعمى او الضرير ، واذا ام جاز وتعليل ذلك لانه لا يتوفى النجاسة قاله الجمهور غير الشافعية حيث قال الاخير انه تصح امامته بلا كراهة، والظاهرية قالوا انه كالبصير لا نه اخشع^(٤).

قال الميرغاني: (ويكره تقديم الاعمى لانه لا يتوفى في النجاسة))^(٥). وعند الحنفية الاعشى بحكم الاعمى وهو سيء النظر.

وقال الدرديرى: (وجاز خلافا للامولى امامة اعمى اذا امامه البصير المساوي للفضل للاعمى افضل)^(١).

(١) البحر الرائق ٣٧١/١.

(٢) المجموع ١٥٣/٤.

(٣) المغني ٢٢/٢.

(٤) الهدايه ٥٦/١، شرح الصغير ١٤٤/١، الروض النظير ١٢٩/٢، المحلى ٢١١/٤.

(٥) الهدايه ٥٦/١.

وقال ابن قدامة : (وإمامة الاعمى جائزة لا تعلم فيه خلافا) .
 وقال البهوتي : (وتصح صلاة فرض ونفل خلف الاعمى اصم لان فقد ذلك الحاستين لا يخل بشيء من اركان الصلاة ولا شروطها) .^(١)
 وقال ابن حزم : (والعمى والبصير والخصي والفحل والعبد والحر وولد الزنى والقرشي سواء في الامامة... الى ان قال ..وعيوب الناس في اديانهم واخلاقهم لافي ابدانهم ولا في اعراقهم قال الله عز وجل : ((عند اكرمكم عند الله اتقاكم)) .

وكما ذكرنا في بداية الموضوع اجازوا امامة الاعمى بلا كراهة كالـبصير حيث قال الامام الشافعي : (ان عتاب بن مالك كان يؤم قومه وهو اعمى وانه قال لرسول الله ﷺ انها تكون الظلمة والمطر والسيل وانا رجل ضرير البصر فاصل يارسول الله في بيتي اتخذه مصلى ، فقال اين تحب ان نصلي فاشار له الى المكان من البيت فصلى فيه رسول الله ﷺ) .

وقال ايضا : (واحب امامة الاعمى اذا سدد الى القبلة كان احرى ان لا يلهو بشيء تراه عين ومن ام اختار امامة الاعمى على الصحيح لان اكثر من جعله رسول الله ﷺ اماما وبصيرا) .^(٢)

والراجح فيما يبدو لي هو ما ذهب اليه الشافعي ومن معه لا سيما ما ثبت من اقراره صلى الله عليه وسلم لعتبان بن مالك واستخلافه لابن ام مكتوم . لامامة الناس ، وان ابن المنذر نقل الاجماع على ذلك .^(٣)

الثالث: امامة الاعرابي :

الاعراب هم سكان البادية . امامة الاعرابي تكره مع صحتها ، والسبب في ذلك لان الاعرابي في الغالب تنتشر فيهم الجهالة وقلة العلم وعدم المعرفة بالاحكام لبعدهم عن مواطن العلم والتعلم ، قال تعالى في بعضهم : ((الاعراب اشد كفرا

(١) شرح الصغير ١/١٤٤ .

(٢) شرح منتهى الارادات ١/٢٥٧ .

(٣) الام ١/١٦٥ ، والمحلى ٤/٢١١ .

(٤) الاجماع لابن المنذر ص ٣٨ .

ونفاقا واجدر الا يعتموا حدود ما انزل الله على رسوله)). وفيهم صفات منها قسوة وجفاء وخشونة وغلظة والتسرع في الامور والتقوى فيهم قليلة.

قال الامام السرخسي من الحنفية : (واما جواز امامة الاعرابي فان الله تعالى اثنى على بعض الاعراب بقوله تعالى : ((ومن الاعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتخذ ما ينفق قربات عند الله وصلوات الرسول)). وغيره اولى لان الجهل عليهم غالب والتقوى فيهم نادرة وقد ذم الله تعالى بعض الاعراب).^(١)

الرابع : امامة العبد :

يجوز امامة العبد مع الكراهة.^(٢)

قال المير غناني : (ويكره تقديم العبد لانه لا يتفرغ للتعلم).^(٣)

وقال السرخسي : (واما العبد فيجوز امامته لحديث ابي سعيد مولى ابي اسيد قال : (عرت فدعوت رهطا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم ابو ذر وحذيفة وابو سعيد الخدري فحضرت الصلاة فصليت بهم وانا يومئذ عبد). وغيره اولى لان الناس قلما يرغبون في الاقتداء بالعبيد والجهل عليهم غالب لا شغلهم بخدمة المولى عن تعلم الاحكام والتقوى فيهم نادرة).^(٤)

وقال الامام مالك : (لا يجوز للعبد الامامة في اغلب الاحوال الا في نافلة رمضان حيث قال ايضا: لا يكون العبد اماما في مساجد القبائل ولا مساجد الجماعة ولا الاعياد ولا يصلي العبد بالقوم الجمعة، وقال لا بأس ان يؤم العبد في رمضان في النافلة).^(٥)

وقال الامام الشافعي مستدلا : (عن عبد الله بن ابي عبيد الله بن ابي مليكة انهم كانوا يأتون عائشة ام المؤمنين باعلى الوادي هو وعبيد بن عمير والمسور

(١) المبسوط ٤١/١، والفقہ الاسلامي وادلتہ ١٢٠٩/٢.

(٢) بدائع الصنائع ٤٢٥/١، الام ١٦٥/١، جواهر الاكليل ٧٩/١.

(٣) الهدايه ٥٦/١.

(٤) المبسوط ٤١/١، بدائع الصنائع ٤٢٦/١.

(٥) المدونة الكبرى ٨٤/١.

بن خزيمة وناس كثير فيؤمهم ابو عمرو مولى عائشة وابو عمرو غلامهما حينئذ لم يعتق. قالوا كان امام بني محمد بن ابي بكر وعروة^(١).

الخامس : امامة ولد الزنى:

يجوز الصلاة خلف ولد الزنا عند الفقهاء جميعا مع الكراهية الا الامامية لم يجوزوا مطلقا.

قال الطباطبائي: (وان لا يكون اب زنا) وكذلك الحلبي قال : (يقيّد في الامام الايمان والعدالة والعقل وطهارة المولد).^(٢)

واحتجوا بذلك حيث نقل الحر العاملي عن ابي جعفر عليه السلام انه قال : (خمسة لا يؤمنون الناس ولا يصلون بهم صلاة فريضة في جماعة فذكر منها ولد الزنا).^(٣)

اما الجمهور كما ذكرنا اجازوا امامته مع الكراهية.

فقد قال الميرغنائي من الحنفية: (ويكره تقديم العبد لانه لا يتفرغ للتعلم والاعرابي لان الغلب فيهم الجهل والفساق لانه لا يهتم بامر دينه والاعمى لانه لا يتوقى النجاسة وولد الزنى لانه ليس له اب يتقفه فيغلب عليه الجهل).^(٤)

وقال الباجي من المالكية : (ان موضع الامامة رفعة وكمال ينافس صاحبه ويحسد على موضعه ومن كان بهذه الصفة كره له يعرض نفسه لالسنة الناس ويستشرف الطعن والسب ومما يدل على ذلك ان موضع الامامة رفعة وتقدم على الناس في اهم امر الدين واجل عبادة المسلمين وهي مما يلزمه الخفاء ويقوم به الامراء، والامامة موضع شرف ورفعة وعلو منزلة فيكره ان يقوم لذلك من فيه شيء من النقائص المرذولة الا نرى لا يجوز ان تكون المرأة اماما لنقصها).^(٥)

(١) الام ١/١٦٥.

(٢) شرائع الاسلام ١/١٢٤.

(٣) وسائل الشيعة ٥/٣٣٩.

(٤) الهداية ١/٥٦.

(٥) المنتقى للباجي ١/٢٣٥.

وقال الامام الشافعي: (واكره ان ينصب من لا يعرف ابوه اماما لان الامامة فضل وتجزى من صلى خلفه وتجزى من صلى خلفه وتجزيه ان فعل).^(١)
 وقال ابن قدامة : (ولا بأس بامامة ولد الزنى).^(٢)
 واستدلى على ذلك بقوله (صلى الله عليه وسلم) : (يؤم القوم اقرؤهم).
 وقالت عائشة (رضي الله عنها) : (ليس عليه وزر ابويه شيء).^(٣)
 قال الله سبحانه وتعالى: ((ولا تزر وازرة وزر اخرى)). وقال تعالى :
 ((ان اكرمكم عند الله اتقاكم)).

ونقل ابن تيمية: الاتفاق بصحة الصلاة خلف ولد الزنا.^(٤)

وان سبب الغالب في كراهية الصلاة وراء ولد الزنى الجهل ،ولان التفسير ملازمة له في حالت خروجه الى منصب الامامة وفي ذلك تقليل الجماعة وذلك مكروه.

وذكر ابن عابدين نفس السبب والعلة وقال : (لانه ليس له اب يربيه ويعلمه ولنفرة الناس منه).^(٥)

والراجح في المألة ما ذهب اليه الجمهور الى جواز الصلاة خلف ولد الزنا مع الكراهة وان غيره اولى والذي قال به الامامية من عدم الجواز الصلاة وراء ولد الزنى مطلقا نجيب ان ولد الزنى لم يحرم من الامامة مع ورو احاديث صحيحة في ذلك ووقوعها ان كان ذا صلاح واضح وصاحب تقوى وعلم بمقتضى قوله تعالى : ((ولا تزرروا وازرة وزرى اخرى)) يقتضي ذلك ان ابن تيمية نقل الاجماع على ذلك كما مر.

(١) الام ١٦٦/١.

(٢) المغني ٥٩/٢.

(٣) صحيح البخاري ٢٣٤/٢.

(٤) مختصر فتاوي ابن تيمية ص ٧٥.

(٥) رد المختار ٣٧٦/١.

السادس: امامة من يكرهه القوم:

اتفق الفقهاء على كراهية امامة من يكره القوم وفي ذلك استفاضتهم واستدلالهم بالحكمة^(١).

قال ابن نجيم : (رجل ام قوماً وهم له كارهون ان كانت الكراهية للفساد فيه او لانهم احق بالامامة منه يكره ذلك وان كان هو احق بالامامة لا يكره له ذلك). وقال الشيرازي: (فان كان الذي يكره الاقل لم يكره ان يؤمهم ان احد لا يخلوا ممن يكره)^(٢).

وقال الخرشي: (ويكره الرجل ان يؤم قوما وهم له كارهون)^(٣). واعتبرن الاكثر اذ لا تخلوا كراهية الاقل والصالح اذ لا عبرته بغير الصالح وخلفوا قريب العهد بالمعصية.

المصادر

- ١- ابو محمد علي بن احمد بن سعيد بن حزم ، المحلى ، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- ٢- الامام للامام الشافعي محمد ابن ادريس الشافعي-مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- ٣- الاما ابي زكريا محي الدين بن شرف النووي، المجموع شرح المذهب ، دار الفكر، بيروت لبنان، ٢٠٠٠م.
- ٤- الامام محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار من احاديث سيد الاخيار ، دار المعرفة-بيروت-لبنان، ط١-١٩٩٨م.
- ٥- بدائع الصنائع للكاساني دار الفكر.
- ٦- حاشية ابن العابدين، رد المختار على در المختار، دار احياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط٢-١٩٨٣م.

(١) البحر الرائق ٣٦٩/١، الام ١٦٠/١، المجموع ١٧٤/٤، مختصر خليل ٢٧/١، شرح منتهى الارادات ٢٦١/١.

(٢) المذهب ١٠٥/١.

(٣) شرح الخرشي على مختصر خليل ٢٧/١.

- ٧- د. احسان محمد الحسن ، علم الاجتماع الديني ، بغداد ، ٢٠٠٣ م.
- ٨- الشرح الصغير للإمام الدرديري - مطبعة مصطفى البابي - .
- ٩- شرح منتهى الارادات - مطبعة دار الفكر - .
- ١٠- شيخ الاسلام محمد بن علي الشوكاني ، السير الجرار المتدفق على حدائق الازهار ، دار ابن كثير ، دمشق - بيروت - ، ط ١ - ١٩٩٦ م.
- ١١- شيخ تقي الدين احمد بن تيمية الحراني ، مجموع الفتاوى ، دار العلوم - جامعة القاهرة - .
- ١٢- الشيخ محمد الشربيني الخطيب ، مغني المحتاج الى معرفة الفاظ المنهاج ، الناشر المكتبة الاسلامية .
- ١٣- شيخ محمد بن صالح العثيمين ، الشرح الممتع على زاد المستقنع ، دار ابن الهيثم .
- ١٤- صحيح مسلم بشرح النووي - مطبعة دار الفكر - .
- ١٥- القرآن الكريم .
- ١٦- لابن قدامة ، المغني ، بتحقيق ، محمد طه الزيني ، الناشر مكتبة القاهرة ، ١٣٨٨ هـ .
- ١٧- لسان العرب لابن منظور - مطبعة دار الفكر - .
- ١٨- المبسوط للإمام السرخسي - مطبعة دار الفكر - .
- ١٩- المجموع للإمام النووي - مطبعة دار الفكر - .
- ٢٠- المحلى لابن حزم الظاهري - مطبعة دار الفكر - .
- ٢١- المدونة الكبرى للإمام مالك - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - .
- ٢٢- المغني لابن قدامة - مطبعة دار المعرفة - .
- ٢٣- المهذب للإمام الشيرازي - مطبعة دار المعرفة - .

المحتويات

الموضوع	المؤلف	الصفحة
الاحتياط عند العلماء	د. حكمت صبيح القادري	٢٤٠٧
التزكية أساس التربية	أ.د. خالد رشيد الجميلي	٥٤٠٢٥
القدس في قلوب العراقيين	د. خالد سليمان الفهداوي	٧٧٠٥٥
خطوة نحو التفسير اللغوي المتكامل	د. سليم حسين الجنابي	١٢٦٠٧٩
المنطق تعريفاً ونشأةً وتطوراً وحكماً وأهميةً	د. عبدالرحمن كمال محمد	١٦٤ - ١٢٧
الأحاديث الواردة في فضائل أهل اليمن	د. عبدالرزاق أحمد عبدالرزاق	١٨٩ - ١٦٥
قواعد التمييز بين الحمادين إذا أهملوا في السند	د. فهمي احمد عبدالرحمن القزاز	٢٣٠ - ١٩١
الطبيعة في أشعار النساء في صدر الإسلام	د. ليلى محمد ناصر الحيايلى	٢٦٧ - ٢٣١
إحكام الاقتداء بالإمام في الصلاة في الفقه الإسلامي	د. محمود بندر علي	٢٩٥ - ٢٦٩

فهرس الموضوعات والباحثين للأعداد

ت	اسم الموضوع	اسم الباحث	العدد	رقم الصفحات
١-	ابو عبيد القاسم بن سلام سيرته وحياته	د. مجيد حميد ناصر المشهداني	الثاني	٢٣٣-٢١٥
٢-	احكام الاقتداء بالامام في الصلاة في الفقه الاسلامي	د. محمود علي بندر	الثالث	٢٩٥-٢٦٩
٣-	اسناد الكتب السماوية الثلاثة التوراة والانجيل والقرآن	د. داود سلمان الدليمي	الاول	٧٩-٦٠
٤-	الابهام عند المحدثين	د. ياس حميد السامرائي	الاول	٢٣٧-٢١٥
٥-	الاحاديث الواردة في فضائل اهل اليمن	د. عبدالرزاق احمد الحربي	الثالث	١٨٩-١٦٥
٦-	الاحتياط عند العلماء	د. حكمت صبيح نوري القادري	الثالث	٢٤-٧
٧-	البحث الادبي ومناهجه في الاندلس	د. احمد حاجم الربيعي	الثاني	٣٤-٧
٨-	التخصيص وتطبيقاته في خلال سورة التوبة من خلال تفسير الرازي	د. احمد عيسى يوسف	الثاني	٦٢-٣٥
٩-	تعقيب الحافظ العسقلاني على الحافظ الذهبي	د. ياس حميد السامرائي	الثاني	٣٠٩-٢٧١
١٠-	التفرقة بين الاولاد في العطية في الفقه الاسلامي مع الاشارة للقانون	د. ساجر ناصر حمد الجبوري	الاول	١٠٢-٨٠
١١-	حكم التقليد عند الاصوليين	د. مهند اسماعيل الغريري	الاول	٢١٤-٢٠٣
١٢-	خطوة نحو التفسير اللغوي المتكامل	د. سليم حسين الجنابي	الثالث	١٢٦-٧٩